الفَصْلُ الخَامِسِ

obeikandl.com

obeikandl.com

المَشْهَدُ الأوَّل

الذِرَاعُ الطَّويلَة

كان ذلك هجوماً غريباً استهدف مدينة أمدرمان، تلك المدينة التي يُطلِقُ عليها السودانيون وصف "العاصمة الوطنيَّة" وغرابته تكمُنُ في أنه تمَّ في وضح النهار. أي في الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت ٢٠٠٨/٥/١٠، وهو يوم عطلة جزئية في البلاد. كان الناس بين غادٍ ورائح، يقضون في حوائجهم المختلفة التي دأبوا عليها من المهد إلى اللحد. لكن بالطبع، ليس بينها توقُّع ما حدث ظهيرة ذلك اليوم، عدا قِلَّة كانت تعلم ولا تعلم، وسيكون لها معه شأنٌ آخر.

هكذا كانت تسير الحياة في المدينة الوديعة. وفجأة انتشر جنود ملثمين على حين غرَّة، وغطُّوا الشوارع الرئيسية كأنهم قصدوا تبديد روتينها اليومي.. شوهدوا وهم يتمنطقون بأسلحة خفيفة ولقوا أجسادهم بشرائط ذخيرتها المعروفة. بعضهم راجلين، تبدو على سيمائهم علامات التعب والإرهاق.. وآخرون يمتطون ظهور سيارات شعثاء غبراء من ذوات "الدفع الرباعي" ويحاولون الابتسام في وجوهٍ كادت عيونها أن تخرُج من محاجرها من فرط دهشتها، ولم تكلف نفسها عناء رد الابتسام بابتسام مماثل في البداية.. كان في بعض السيارات ينتصب سلاح ثقيل تتوجَّه فوهته نحو عنان السماء، وكلما سمع الناس أصوات طلقات نارية تأتي من هنا وهناك، تراكضوا في الطرقات بلا هُدى، تتبعهم ذات الأسئلة الحائرة مشوبة بخوف وهلع وحذر. وبالرغم من أن البعض بدا يعرف هوية القادمين الجُدُد من طيَّات عمائمهم، إلا أن الكثيرين ودُّوا لو أنهم علموا ما يُلقِم هواجسهم إجابة شافية، فراحوا يرجمون بالغيب حيناً، ويصنعون الرواية تلو الرواية حيناً آخر.. بشيء من الإثارة والتشويق والخيال الجامح الذي برع السودانيون في صنعه!

رويداً رويدا، كشف بعض الملثمين عن هويَّتهم، وأكدوا أنهم تابعون لـ"حركة العدل والمساواة" التي يتزعَّمها الدكتور خليل إبراهيم. ولكن لم يكن ثمَّة أحد من سكان المدينة أو حاكميهم، يعلمون أن المذكور كان شخصياً بين الجنود الذين انتشروا في المدينة، وهُم بين تائهٍ في دروبها وبين من يسير بلا هدف للوصول إلى مناطق معيَّنة. لكن الذي حَمَدَه الناس لهُم واستحسنوه إنهم لم يمسوا أحداً بسوء. ولذلك شرع بعض المواطنين في مدِّهم بالماء والطعام، وآخرون نزعوا رداء الخوف وشاطروهم الحديث وصالح الدعوات. لهذا لم يجرؤ أحد بأن يصفهم بذات الصفة الذميمة التي أطلقوها

على آخرين سلكوا الطريق نفسه في ١٩٧٦/٧/٢، عندما هَجَمَت كوادر "الجبهة الوطنيّة"، المكوّنة من أحزاب الاتحادي الديمقراطي والأمّة والإخوان المسلمين ذات المدينة، نزعت وسائل إعلام نظام نميري عنهم الهويَّة الوطنيَّة، وأسبغت عليهم صفة "المرتزقة"، وشاع اللقب بين الناس بصورة تمرَّدت على أي تصحيح أو استدراك.. والمفارقة أن نفس الأخطاء التي صاحبت الجماعة الأولى كرّرتها الجماعة الثانية، وهي أخطاء استراتيجيّة كانت القاسم المشترك في فشل العمليتين!

لسنا بصدد فتح ملفات تاريخ تَوارَت بعضُ وقائِعِه في الصُدور، وغاص بعضها في بطون الكتب، بقدر ما هدفنا لتوضيح كيف أن هذا التاريخ يُعيدُ نفسه في السودان بصورة ازدرت عبرُه وداست على دروسه.. لهذا لم يكن غريباً أن يكون القاسم المشترك بين ما حدث في منتصف السبعينيات، وما حدث في منتصف السنة الثامنة من الألفيّة الحالية، هو ذات الأخطاء الإستراتيجيّة التي أقعدتهما عن بلوغ الهدف المنشود. فبالأمس مثلما اليوم، جاء الجنود المتمرّدين إلى مدينة لا يعرفون شعابها، بل إن اكثرهم لم يرها حتى في الأحلام. لكن في الوقت نفسه ذلك ليس بغريب أيضاً، فنحن نعيش في بلد يصنع ساسته تاريخهم من أفواه اليتامى والمساكين وأبناء السبيل. وإلا فقُل لنا، يا صاح، ما الذي يجعل خطأ حدث قبل أكثر من ثلاثة عقود زمنيّة وأدّى إلى فشل عمليّة كبرى يتكرّر بذات الملامح والشبه؟! فالجنود في الحركة الأولى يسألون عن معالم المدينة ومنشآتها بما في ذلك الكباري، وكذا فعل رُصفائهم في الحركة الثانية.. الجنود في الحركة الأولى تتعطّل بعض سياراتهم، إما لأنها قديمة أو لأنها غير مصمّمة لتَطَع الفيافي والصحاري، وهكذا كان رفاقهم في الحركة الثانية.. الجنود في الحركة الأولى لا يعرفون هل يريدون رأس الشيطان الأكبر أم الشيطان الأصغر، وأيضاً إخوانهم في الحركة الثانية.. فمن ذا الذي كان يعلم أن للعملة وجهاً آخراً يتعلق بالسياسة ودروبها، الجغرافيا وتضاريسها، التاريخ وأثقاله، الثقافة وتنوّعها، الدين وحمولته. إذ كلنا يعلم أن خليل إبراهيم ليس تشي جيفارا، بمثلما أن محمد نور سعد لم يكن إرفين روميل.. ومع هذا لن يُنقص التشبيه من وطنيتهما شيء!

في باب الاختلافات بين الهجومين، كان الأول مباغتاً لم يشعر به نظام نميري إلا بعد أن وصل الجنود إلى قلب العاصمة الخرطوم، واستباحوها لبضع ساعات، قبل أن تستعيد القوات المسلحة زمام المبادرة وتهزم القوات الغازية، والتي سُمِّيت افتراءً بـــ"المرتزقة" وكان الاسم كفيلٌ في التعجيل بهزيمتها كما ذكرنا.. أما الثاني، فقد كان مرصوداً من مسافات بعيدة.. ذلك ما أكده محمد بحر نائب رئيس حركة العدل والمساواة[٩١] وهو من القيادات التي أُلقي عليه القبض بعد فشل العمليَّة، وحُكم عليه بالإعدام وأطلق سراحه على إثر صفقة خفيَّة، أثناء جولة من جولات التفاوُض بين النظام وفصائل دارفوريَّة من بينها حركة العدل والمُساواة، وتحت رعاية الحكومة

٩١ صحيفة الرأي العام ٢٠١٠/٢/٣.

القطريَّة في عاصمتها الدوحة (بلغت أحكام الإعدام أكثر من ٩٠ شخصاً ولم ينفذ منها شيء).. وجاءت إفادته كما يلي:

- **هناك جدل حول مسألة الدخول للمدينة؟**

= قوات الحكومة كانت ترصد تحركاتنا، ويوم الأربعاء قبل وصولنا أم درمان بثلاثة أيام، أصدر الناطق الرسمي للقوات المسلحة بياناً يؤكد متابعتهم لنا ورصدهم، وهم فعلاً كانوا «يحومون» حولنا بالطيران ونحن كنا نرصد تجسُّسهم هذا.

- **أنت تريد أن تقول أن الحكومة لم تتفاجأ بهجومكم؟**

= كل الدلائل تؤكد ذلك. بل إننا ونحن في طريقنا للخرطوم، تعرَّضنا لقصف بالطائرات في منطقة جبل عيسى بولاية شمال دارفور على بُعد ١٣٠٠ كليومتر من الخرطوم وتمّ حرق ثلاث عربات من بينهم عربتي الخاصة، ولقد نجوتُ بفارق دقيقة واحدة فقط من انفجار العربة التي أصيبت بصاروخ بعد أن نبهني سائق العربة التي أمامي بأن طائرة حكومية تحلق فوقنا مباشرةً.. فخرجنا منها بسرعة مستخدمين الساتر.

إذا كانت العملية بهذا الوضوح، فما الذي لم يجعل هزيمتها في الصحراء المذكورة، ومن مسافة بعيدة كتلك؟ الواقع هذا سؤالٌ ضمن عشرات الأسئلة التي اكتنفت العملية دون إجابات مقنعة. وما تلك الشهادة سوى استهلال في رواية طويلة، سنحاول بقدر الامكان أن نميط عن زيف الغموض لثامها، وذلك بُغية الوصول الى بعض اسرارها. ولن نُلقي بالحديث على عواهنه، ولكن ستكون الوثائق التي بين أيدينا خير هادي ومعين بالأدلة الدامغة.

من المعروف أنه في ظلّ النظام القائم في السودان، تعقدت علاقات السودان الخارجيَّة، بما يحتاج لسنوات عديدة لترميمها، حتى بعد أن يغادر النظام مسرح السلطة. وكانت دول الجوار الأكثر تضرُّرا، سيَّما، وأن العلاقات بين شعوبها وشعوب أهل السودن تتداخل ثقافياً واجتماعيا واقتصادياً، وقد لا تخضع للمعايير السياسيَّة في كثير من الأحيان إلا بالقدر الذي يخدم تلك المصالح. ومصيبة نظام الخرطوم أنه حينما أعتلى السطة عنوةً في البلاد، أخذته العزَّة بالإثم فغلَّب السياسة على المصالح المذكورة، وأعلن سراً وجهراً أنه بصدد تديينها وتصديرها لهم في ديارهم وهُم صاغرون. تلك هي خلفية واقعية لفهم الذي حدث في عملية الذراع الطويلة. إذ تمَّ الهجوم بدعم مباشر من النظام التشادي برئاسة إدريس ديبي. وكان واضحاً لكل المراقبين أنَّ الدعم جاء للثأر من نظام الخرطوم، الذي سلفت يده في دعم معارضي إدريس ديبي في فبراير من العام نفسه. وتعرَّض نظامه لامتحان عسير بعدما وصل المتمرِّدون القصر الرئاسي وحاصروه. ولولا فرنسا التي تدخَّلت لإنقاذه، لكان ديبي اليوم يجتر ذكرياته في نادي الرؤساء السابقين.

ثمّة رواية تقول أن وزير الدفاع التشادي محمد علي أرض الشام طلب من حركة العدل والمساواة المساهمة في فك الحصار على القصر الرئاسي وإنقاذ النظام من السقوط بوسطة قوى المعارضة التشادية. فتحرّكت قوات حركة العدل والمساواة لأن سقوط الحكومة التشادية يعني فقدانها السند (سيقطع خطوط الإمداد، التسليح، الوقود والتموين) ويصعّبُ التحرك لتنفيذ عمليات عسكرية انطلاقاً من العمق التشادي، فاتجهت قواتها زحفاً من وادي سيرا داخل الحدود السودانية إلى إنجمينا بمتحرّكين. كان أحدهما بقيادة الدكتور خليل إبراهيم، وارتكزت على بعد بضع كيلومترات من القصر الرئاسي، وتم دحر القوات المعارضة، وبالتالي شاء الرئيس التشادي ديبي ردّ الجميل بتقديم الدعم الكامل لحركة العدل والمساواة، وهو الذي حفزها لغزو أم درمان.

لكن المُفارقة أن دعم حركة العدل والمساواة في الهجوم على أمدرمان جاء مشتركاً بين النظامين التشادي والليبي. فإن كان ذلك نهجٌ عادي في نظام القذافي، لكن الغريب في الأمر إنه أقدم على تلك الخطوة في ظلّ علاقة جيّدة نسبياً مع نظام الخرطوم. الأمر الذي أزعجهم وأربكهم ولم يستطيعوا أن يفعلوا حياله شيئاً غير الصبر على المكاره. وقد آثر النظام الليبي الصمت، فذاك ما يتسق وتصرُّفات العقيد القذافي كما ذكرنا، وهو سلوكٌ شرح مكنونه باختصار بليغ السيد موسى كوسا وزير الخارجيّة الليبي ومسئول جهاز الأمن السابق، بعد نحو ثلاث سنوات من غزوة أمدرمان، وذلك في سياق تصريحات أدلى بها في لندن بعد هروبه وتخليه عن نظام القذافي قبيل سقوطه النهائي قال فيها: «**إن العقيد القذافي يدعم جميع حركات التحرُّر والتمرُّد في العالم ليكون جزءً من المشكلة، وبالتالي يُصبح جزءً من الحل**»[٩٢]، فيا لها من هواية باهظة التكاليف!

لكن بغضّ النظر عن الدعم، فإن فكرة الهجوم كانت قد طُرحت أصلاً في المؤتمر الرابع الذي أقامته حركة العدل والمساواة أواخر العام ٢٠٠٧، وتعتبر أدبياتها أن المؤتمر يُعَدُّ أعلى سلطة في هيكل التنظيم. والهجوم الذي قاده خليل إبراهيم نفسه كما ذكرنا، استمرّ لساعات معدودات، ارتبك فيها جهاز الدولة بالكامل.

وفي باب ردود الفعل في مسرح الحدث، وجد بعض جهابذة نظام الخرطوم في الاختباء ملاذاً، وآخرون غادروا العاصمة إلى الأقاليم من قبل أن يتبيّنوا حقيقة ما حدث. وراح ضحيّته العديد من المواطنين الأبرياء، وكذا جنودٌ من الجانبين.. وللدقة، يجدُرُ بنا القول أن ضحايا قوات النظام تركزت في منسوبي جهاز الأمن والمخابرات، وقُدّر عددهم بنحو ٦٠ كادراً، وقُتل أحد قادة حركة العدل والمساواة "جمالي حسن جلال الدين" وعَرَضَت وسائل الإعلام صورة مؤلمة لجُثته. واعتقل النظام عشرات المئات من المواطنين بدعوى أنهم هاربون أو خلايا نائمة تابعة للحركة، وبين هؤلاء وأولئك ألقي القبض على كثير من الأبرياء، وكانت جريرتهم أن سيماءهم تشير لهويّتهم الإثنية، وجميعهم تعرّضوا لأبشع صنوف التعذيب، وقد قُتل العديد منهم..

---

٩٢ وكالة أنباء رويترز - ابريل ٢٠١١.

وبالرغم من كل تلك الخسائر، فقد اعتبرت حركة العدل والمساواة أنها نازلت النظام ونجحت فيما أسمته بعملية "الذراع الطويلة"!

وزير الدفاع الفريق عبدالرحيم محمد حسين لا يترك هذه السانحة تفوت دون أن يستعرض فيها عبقريَّته العسكريّة، والتي تجلت للناس من قبل في تعليقه على قصف مصنع الشفاء في أغسطس ١٩٩٨. أما تعليقه عن عملية الذراع الطويلة فقد جاء مذهلا، وذلك بعد نحو أسبوع من الحدث، فقد قال: «**الهجوم نفذته قوى دولية لإسقاط نظام الخرطوم**».. وبالطبع لم يُسَمِّ تلك القوى، ولا ينبغي له، ولكنه أضاف: «**لو قيل لي ضع خطةً لفضلت أن استدرجهم إلى داخل المدينة**».. ونذكّر القُرَّاء الذين يعلمون أن القائل يشغل منصب وزير دفاع ويحمل على كتفيه نجوم ونياشين تسُرُّ الناظرين، وحديثه هذا دعك من علاته، فهو ببساطة يعني أنه لم ينفذ ما قال، فمن المفروض أن ينفذ إذن؟ كما أن ما اقترحه في نظريَّة الاستدراج تلك، هو بالضبط ما فعله رئيس جهاز الأمن والمخابرات بحسب قوله.. بالرغم من بؤس الاقتراح، فقد مضى سيادة الفريق في تفصيل حديثه بمصطلحات عسكرية حتى يشعرنا نحن عباد الله المدنيين بجهلٍ لم نقترفه، فقال: «**إن قوات خليل حينما تجاوزت خط الدفاع الأول، تمّ تجهيز جهات تُسمى "أرض القتل" بوصفها خط الدفاع الثالث، ولكننا لم نحتج له**».. وأضاف: «**أرض القتل كانت في وادي سيدنا وشارع العرضة ومدخل جسر الإنقاذ**».

واصل "الفريق" تجلياته ليصل لمحصِّلة نُضافُ لموسوعة العلوم العسكريّة الدوليَّة، ودلك في قوله: «**عندما وصلت قوات خليل إلى الكيلو ١٧٠ قطعنا شكّنا في أن الأمر مقصود به الخرطوم**».. وهل يَحْسَبَنَّ أحداً أنها كانت في طريقها إلى الحج؟! ثم استخدم سعادته علم الرياضيات حتى يحل للمراقبين معضلة استعصت عليهم، فقال: «**إن عدد الجنود الذين جاؤوا مع خليل بحسب قائمة كانت معهم، كانوا أكثر من ٢٥٠٠ جندي لم يتم حصر قتلاهم حتى الآن، ولكن بشيء من الحساب فخليل حتى أول من أمس كان معه من العربات ما يتراوح عدده ما بين ١٧- ٢٢ عربة من أصل ٣٠٩ عربة تحرّك بها من تشاد، فإن افترضنا أن حمولة العربة ٢٠ جندياً، فإن من قُتل منهم أكثر من ١٦٠٠ جندي**»، وتابع: «**اعتقدت أن حركة العدل والمساواة دُمِّرت تماماً، إلا أن يتم إعدادها من جديد**».

بعد أن قرأ على خليل وقواته ما تيَسَّر من سورة الفاتحة ترحُّماً على أرواحهم، قال في محور آخر: «**بعض الناس يقولوا إننا تأخرنا في ضربهم، ولكننا كنا نحاول تجميع أكبر عدد منهم حتى تجمَّعت أكثر من ٥٠ عربة وأصبحت أهدافاً سهلة للدرجة التي استطاعت دانة واحدة من سلاح المدرعات تدمير ٧ عربات منهم**».. وللتدليل على أنه كان يستخدم تكنلوجيا متقدِّمة تعرف جنس الأجنة في الأرحام، قال وزير الدفاع الهُمام: «**خليل تمَّ إخلاؤه بعربة "بوكس" مدنيَّة بيضاء بواسطة "الأدلاء"، الموجودين داخل العاصمة من منطقة مدخل جسر الإنقاذ**»[٩٣].. بمثل هذه الترهات نال

٩٣ مقتطفات من حوار مع صحيفة الشرق الأوسط ٢٠٠٨/٥/١٨.

المهندس عبدالرحيم محمد حسين رتبة فريق في القوات المسلحة السودانية يا سادة يا كرام!

على الضفة الأخرى، كان الحدث ميداناً لقوى المعارضة أو جماعة "العاجزين على التمام"، كما قال أبوالطيب المتنبي، إذ تبارت بعض القوى السياسية في اصدار البيانات التي تدين العملية برُمَّتها، وبعضها توارى خلف لغة محايدة يستشف منها الخوف والخنوع والانكسار. والمفارقة التي لن تسُر بعض الناس، فقد كان الدكتور حسن عبدالله الترابي هو الوحيد الذي استثنى نفسه من جوقة السادرين في غيِّهم، أي الذين لم يتبرأوا من العملية فحسب، بل أدنوها قولاً وفعلاً. في حين ساندها الترابي وحده بتصريحات قويَّة، ونحا باللائمة على النظام وسياساته، وهو الموقف الذي كلفه الاعتقال، وكذا بعض منسوبي حزبه (المؤتمر الشعبي) بتهمة التواطؤ مع حركة العدل والمساواة.

أما "السيِّدان"، فكالعهد بهما، لا يتركان حدثاً كهذا يمُرُّ دون أن يصوِّبا عليه نيرانهم الصديقة.. بادر بذلك الحزب الاتحادي الديمقراطي وأصدر بياناً «**هنأ فيه القوات المسلحة والأجهزة الأمنيَّة في تصدِّيها للاعتداء الذي تعرَّضت له مدينة أمدرمان، ورفض المساس بأمن المواطنين وترويعهم، ووصف الهجوم بأنه خروج على الشرعيَّة الدستوريَّة**».. ما أشبه الليلة بالبارحة، بالنسبة للرجل الذي ظلّ يكرِّر أخطائه في السياسة السودانيَّة دون أن يطرف له جفن. ذلك حدث من قبل في"همشكوريب"، التي هاجمتها قوات التجمُّع الوطني الديمقراطي، الكيان الجامع الذي كان يقف على رأسه! ولكن بالرغم من أنه درَجَت العادة ألا يأبه الناس لمواقف الحزب الذي يتسم بالسيولة التنظيميَّة، ومواقف رئيسه التي تتصف بالتذبذب والرخاوة والانكسار، إلاَّ أن كثير من المراقبين باتوا يرصدون تصريحات الميرغني الدَّاعمة لمواقف النظام في بورصة المال.. وقد أصبح ذلك يقيناً بعد تصريح قطع قول كل خطيب، أدلى به أحد قيادات الحزب، فقد: «**اعترف علي السيِّد المحامي عضو المكتب السياسي للحزب الاتحادي الديمقراطي بأن الحزب قبض ١٣ مليار جنية بالتجزئة من المؤتمر الوطني الحزب الحاكم وصرفها على الانتخابات**»، على حد تعبيره.[٩٤]

بالمقابل، ينظر المراقبون لغريمه الذي يقف على الشاطئ الآخر. فالسيِّد الصادق المهدي له أحياناً من التناقُضات مـ يثير الشفقة. فهو على الرغم من أنه من السياسيين القلائل المشهود لهم بالخبرة السياسيَّة الكبيرة، وسعة الثقافة، بل وإثراء الساحة بكثير من الاجتهادات الفكريَّة، سواءٌ اتفق البعض معه أو اختلفوا. فتلك جميعها صفات كان ينبغي أن تعصمه من مواقع الزلل، بغضِّ النظر عن حظوظه في السلطة. وبالرغم من كل ذلك، كثيراً ما نجد المهدي يتخذ الخطوة الخطأ في الزمان الخطأ والمكان الخطأ. وذلك ليس اتهاماً بقدر ما له كثير من الأسانيد في نهجه التقليدي المعتاد. وما بين أيدينا يقف مثالاً ناصعاً.

---

٩٤ موقع سودانيز أون لاين ٢٠١١/٥/٢ نقلاً عن صحيفة الجريدة - حوار حسن بركية.

فهو في ذاك الحدث لم يكتف بارسال آرائه عبر البيانات، كما فعل صُنُوُّه الميرغني؛ ولكنه حَمَل نفسه والتقي المُشير عُمَر البشير في القيادة العامة للجيش، أي "كريمـ" "جَالسَ "لئيماً" كما يقولون.. وبالطبع هو لقاءٌ له رمزيَّته ومدلولاته التي لا تخفى على أحد في مثل تلك الظروف.. فهل يُعقلُ أن يكون المهدي غير مُدركٍ لأبعاد خطوة كهذه؟! وقال عقب اللقاء إنه يدعم ويساند محاسبة قانونيَّة عادلة للمتورِّطين تقوم علي عدم أخذ البرئ بجريرة المُجرم، داعياً إلى عدم استهداف أي حزب أو جماعة أو قبيلة في كيانها، وإنما في من دخل من أفرادها في هذا الإثم.. وزاد كُفراً وقال إنه جاء ليهنيء البشير علي موقف القوَّات النظامية في التصدِّي للهجوم، ولتأكيد أن السودان الآن مستعد بقواته وقدراته المعنويَّة والسياسيَّة والفكريَّة لتأسيس "التراضي الوطني"، الذي يشمل الجميع ولا يستثني أحداً، وللحلِّ السياسي الذي يستجيب للمطالب المشروعة لمواطني دارفور.

ليس هذا فحسب، فقد عبَّر المهدي عن دهشته للهجوم، مطالباً القوى السياسيَّة باتخاذ موقف مشترك لصدِّ ورفض ومواجهة أيَّة جهة تريد أن تُملي إرادتها علي السُّودان، وإتخاذ قضية دارفور ذريعة لها. متهماً جهاتٍ لم يسمِّها بالمغامرة التي تسعى لاستغلال القضيَة لإنفاذ أجندتها الخاصَّة. وأضاف: لقد صارت قضية دارفور الآن واضحة، وإن هناك اقتناعاً كاملاً بالاستجابة للمطالب المشروعة لمواطني الإقليم دون الزجِّ بالقضيَّة في هذا الأتون الآثم.

متمما يفعل الغافلون، ارتدى المهدي جُلباب الحاكم، وعبَّر عن أسفه لتورُّط النظام التشادي في هذا العُدوان الآثم، وأضاف: إن ما دار بيني وبين إدريس ديبي كان واضحاً، غير أن الوضع في تشاد يمكن أن يكون فيه اضطراب داخلي. وقال: نحن وتشاد سنتعايش كجيران حتماً، أردنا أم لم نرد، ولابدَّ أن نسعى لذلك، لافتاً إلى أن علاج المشكلة مع تشاد يكمُنُ في الدعوة لقيام مؤتمر إقليمي بين السودان وجيرانه لتحقيق التعايُش السلمي. وأضاف: على تشاد أن تدرك الآن أن أية مغامرة ستأتي بنتائج عكسيَّة جداً لها، ودعا الجهات الأمنيَّة والشعب السوداني لليقظة والحذر والاستعداد لمواجهة أية محاولات يائسة بالحزم، مشيراً إلى أن القضيَّة ليست الحكومة أو الحزب الحاكم وإنما السودان للسودانيين، وضرورة وقوفهم جميعاً لحماية أمنه وسلامته وترتيب المنزل عقب ذلك من الداخل بما يحقق التراضى الوطنى.

ولم يجد المهدي في نفسه حرجاً بعدئذ من لبس طاقية الناصح، إذ ناشد الحركة السياسيَّة بالبلاد بتعزيز مواقفها، وتوحيد إرادتها السياسيَّة، والوقوف سداً منيعاً ضد استخدام العُنف، أو إملاء أي حلٍ من أية جهة لأيَّة قضيَّة من القضايا، التي أصبح "التراضي الوطني" فيها يشكل أساساً لعلاجها. وعبَّر عن سروره وتقديره للموقف الوطني السليم للحركة الشعبية تجاه أحداث أمدرمان. وقال: «**كان يمكن أن**

تؤدي تلك الأحداث إلى بعض التكتيكات غير المسئولة».[٩٥] انتهى حديثه ولكن، هل قال "التراضي الوطني"؟ نعم، ولعله بعد قوله هذا يقصد العكس تماماً.

تلك طلاسم غريبة وعجيبة، فالحركة التي قامت بالهجوم – أي العدل والمساواة – أيا كان الرأي حولها بصورة عامة، إلا أنه فيما حدث هي حركة وجَّهت طاقاتها القتاليّة تجاه نظام طالما وصفه المهدي نفسه في كثير من المواقف بأبشع وأسوأ النعوت، وعليه من هذه الزاوية يُفترضُ فيه ألا يعترض على أي رأي مماثل يأتي من أي جهة، حتى ولو كان من الشيطان نفسه، ناهيك عن حركة أتت بفعلٍ وليس بقول. إذاً، كيف يمكن تفسير هذا التناقض؟ هل تلك زلة لسان؟ هل هذه أنانيّة؟ هل هي غيرة سياسية من رجُل استبقى نفسه في كهف السياسة لنحو نصف قرن بالتمام والكمال؟ ذلك ما يُحيِّر المراقبين في شخصية المهدي.. أما أنا فأقول: ربما لمثل هذا «**كلما عزم المهدي على أن يصطاد فيلاً أصطاد أرنباً**»!

نعود أدراجنا إلى عُش العُصبة التي طيَّر الغزو صوابها.. لابد وأن القارئ الكريم استوقفته تلك الفقرة الفائتة في حديث الفريق عبدالرحيم محمد حسين سالف الذكر، وهو يجلس على سُدة وزارة الدفاع، وذلك في قوله: «**لو قيل لي ضع خطة لفضلت أن استدرجهم إلى داخل المدينة**» وقلنا إذا لم يتصدَ المذكور لمثل هذا، فمن ذا الذي يفعل؟ وبالأحرى، إذا لم يكن قد تصدَّى، فمن الذي فعل؟ الواقع أن من قام بتلك المهمّة، كان جهاز الأمن والاستخبارات. وقد حدث هذا لشيء في نفس مديره الفريق أول صلاح عبدالله قوش، والذي حجبَ المعلومات حول الهجوم عن جهاز الدولة السُنيّة، بما في ذلك قواتها المسلحة، ولم يصل إلا لمسامع قلّة من المتنفذين في داخل العُصبة نفسها. فوفقاً لمصادرنا الدقيقة، كان الفريق أول صلاح قوش قد قرّر أن يتصدّى جهاز الأمن وحده لهذه المهمة "الوطنية"، شجّعه في ذلك استسهاله حجم القوّة المهاجمة، وكان بحساباته أنه يمكن القضاء عليها وهي في المهد، وزاد من ثقته أن الجهاز الذي يقف على رأسه أصبح عبارة عن جيش ثانٍ، ذلك بحجم العُدَّة والعتاد التي تحصّن بها. ولهذا كان الجهاز – وفق ما سنرى من وثائق – هو الوحيد المتابع لتجهيزات الهجوم منذ البداية، وعَبرَ عشرات المئات من الأميال. ولكن تخلخلت معادلاته واضطربت موازينه حينما اقتربت الحركة من المدينة، وجزء من قواتها اتجه نحو قاعدة وادي سيدنا الجوية، آنئذٍ لم يكن ثمَّة مناص من أن يُشرك مدير جهاز الأمن بعض الوحدات العسكريَّة، ومضى السيناريو وفق ما ذكرنا من قبل.

بعد أن أنجز جهاز الأمن والمخابرات الجزء الكبير من المهمَّة، كدأب أهل النظام حينما يحاولون تغطية ضوء الشمس من رمدٍ، كان حرياً برئيس الجهاز الفريق صلاح عبدالله قوش أن يحتفي بالنصر الزائف، فأقام احتفائيَّة خاطبها المُشير عُمَر البشير يوم ٢٠٠٨/٥/٢٠ وفيها وجَّه الأخير انتقادات لاذعة إلى زعيم حركة العدل والمساواة الدكتور خليل إبراهيم، ووصفه بـــ"الجبان" وقال: «**إن الموت كان أكرم**

---

٩٥ صحيفة الصحافة ٢٠٠٨/٥/١٣.

للرجل بدلاً عن الجري إلى تشاد».. ومثلما خطل وزير دفاعه من قبل في تفسيرات مضحكة مبكية، قال المشير: «**إن القوة العسكريَّة فرضت السلام في الجنوب ودارفور**» وأشار إلى أن: «**قوات الحكومة لم تكن ترغب فيما حدث بأمدرمان، وكانت ترى تدمير الغزاة في دارفور وكردفان ولكنها فلتت**».. وأضاف: «**قلنا برَّه أمدرمان زاغت عشان ربنا قدَّر يجونا قدام الكوبري**».. وادَّعى أن المعركة حُسمت في ثلاثة ساعات وقال: «**أعطيتم العملاء والخونة درساً في الوطنية**».. وأردف: «**خليل خلى ناسه وعملاءه وجرى**».. ومضى قائلاً: «**خليل قال داير يجي ثاني.. يا جماعة زول جرى الجرية دي، وشرد الشردة دي، والكُراع بعد ما إتعودت على الجرية ثاني ما بتثبت**».. وتلقى المشير كالعادة: «**بيعة الموت من ضباط وضباط صف وجنود جهاز الأمن، وتسلّم سيف النصر الذي يُمثل الشهداء في معركة الفداء، وعددهم البالغ ٦٠ قتيلاً**».. وللتذكير أيضاً، أن قائل هذه الدُّرر الإستراتيجية يحمل رتبة "مُشير" في القوَّات المسلحة السودانيَّة. ثمَّ واصل من بعده الفريق المُحتفى به وبقواته، المُضي في العزف النشاز. ولأن تلك مناسبة مزّق فيها أهل النظام المواثيق والعهود مثلما يمزّق الطفل دميته، قال قوش: «**لن نقبل أن ينحصر دور الجهاز في جمع المعلومات، خاصة وأن البلاد تتعرَّض للابتلاءات والطامعين**».. الجدير بالذكر إن هذا البند هو ما تواصت عليه اتفاقية نيفاشا، أو إن شئت فقُل اتفاقية السلام الشامل!

واقع الأمر، لم يكن الفريق قوش وجهاز مخابراته الوحيد الذي كان يعلم بما نَوَتْ عليه حركة العدل والمساواة، فثمّة طرف آخر كان يعلم أيضاً، ذلك هو الولايات المتحدة لأمريكيّة ممثلة في سفارتها الكائنة في شارع علي عبداللطيف بالخرطوم غرب. وقد علِمت السفارة بالحدث مبكراً، سواء بوسائل التقنية الخاصة بها، تلك التي تغطي سماء البلاد، أو البشريَّة التي كان أهل النظام نفسه سُداتها ولُحمتها، وعلى رأسهم العريق قوش نفسه. فقد أصدرت السفارة قبل يوم واحدٍ فقط من الهجوم، أي يوم ٢٠٠٨/٥/٩، تعميماً لرعاياها، الظاهر منهم والمستتر، وطلبت منهم أن يتخذوا الحيطة والحذر. هذا ما كشف عنه بغموضه المعهود البرتو فيرناندیز سفيرها في الخرطوم، وذلك في إفادة صحافيَّة له بعد شهرين من الواقعة، سُئل عنها في حوار، نقتطف منه الجزء التالي:[٩٦]

- **بعض المراصد الصحفية تحدثت عن أنكم كنتم على علم بهجوم خليل على أمدرمان في مايو الماضي؟**

= صمت برهة ثمَّ قال: والله هذا سؤال غريب.

- **الغريب سيد البرتو ما تردد من تحذير لرعاياكم في الخرطوم قبل يوم من هجوم خليل؟**

---

٩٦ الرأي العام بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٨.

= أنا أكتشفت معلومات الهجمة من الحكومة السودانيَّة، واكتشفنا لإمكانية هذه الهجمة من المخابرات السودانيَّة، ومن الخارجيَّة لسودانيَّة. ففكرة أن أمريكا كانت لديها معلومات، هذا غير صحيح ومرفوض تماماً، ودكتور خليل ليس من شلة الأمريكان.

بالطبع لم يكن السؤال غريباً، ولكن الأغرب منه حينما تعلم يا عزيزي القارئ أن خليل الذي قال عنه الرئيس المشير بلغة دارجة: «**خليل قال داير يجي ثاني يا جماعة زول جرى الجرية دي وشرد الشردة دي والكراع بعد ما إتعودت على الجرية ثاني ما بتثبت**» كان بالفعل قد نوى إعادة الكرَّة مرة أخرى. وقولنا هذا يحتمل الصواب ويحتمل الخطأ، كما قال الإمام الشافعي. لكن تزيد الوثائق التي بين أيدينا من حقيقته. أما بالنسبة لدكتور خليل، فإنه أراد تكرار العملية، إما لأنه استسهل مهمَّة كان يظنها البعض عسيرة أو مستحيلة، واكتشف هو بعد التجربة الأولى أنها ممكنة. أو ربما لحسابات أخرى وأيضاً سيرد ذكرها!

دعونا نستند على الوقائع التي شاءت حركة العدل والمساواة إعادة كرّتها مرّة أخرى، بينما عدوّها الممثّل في نظام الخرطوم على عكس "العنتريات" التي طنطن بها آذان الناس، واعيته السبل في كيفيّة صدّ أي هجوم ثان تقوم به ولم يتفتق ذهن قادته الأشاوس الذين كانوا يدّعون أنهم نجحوا في صناعة طائرة من غير طيّار، إلا عن فكرة لم تخطر على بال. ليس لأنها فريدة، ولكن لأنها فطيرة.. حيث ضربوا أخماساً في أسداس، رغم اختلاف حساب الحقل والبيدر، تفتقت عبقريّتهم العسكريّة عن بناء حائط أسمنتي في الجهة الشمالية للمدينة (أمدرمان) التي أصبحت هدفاً للمتمرّدين، رغم الآف الأميال التي تفصل بينهم وبينها. خلاصة الأمر، كانت حركة العدل والمساواة قد أعدّت عُدّتها بالفعل للهجوم مرّة أخرى على العاصمة، التي تعتبر مدينة أمدرمان أحد أضلاعها الثلاثة. تأكد ذلك بعد معلومات تجمّعت لدى النظام، أو بالأحرى لجهاز الأمن والمخابرات، وهذا ما تكشفه الوثائق التالية التي أرسلها مندوبه في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا (المقدّم محمد حسّان بابكر) لرئيسه في الخرطوم الفريق أول صلاح عبدالله قوش، وهذا نصها:

الوثيقة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

هام وعاجل

السيد/ المدير العام

،،، السلام عليكم ورحمة الله،،،

<u>هجوم محتمل على الخرطوم</u>

١. أفادنا المصدر (الروماني) أن القيادات العليا في المنظمة الدولية تتداول معلومة محدودة التوزيع تتحدث عن هجوم محتمل على الخرطوم في الأيام القادمة من هذا الأسبوع تقوم به الحركات الدارفورية خاصة حركة العدل والمساواة بقوة تقدر بعدد ٥٠٠ عربة لاندكروزر. تتحدث المعلومات عن أن القوات ستتمركز في غرب وشمال غرب الخرطوم. ستتسلل مجموعة الى داخل العاصمة.

٢. يقول التقرير (مرفق) أن القوات الحكومية تبدو غير نشطة نظراً لتضعضع سلطة الرئيس البشير كما أن فصل الخريف لن يثني الحركة عن عزمها في ظل عدم فعالية الضربات الجوية نظراً لظروف الطقس كما ان ذلك سيؤثر على تحرك المدرعات.

٣. بالنسبة للمعارضة التشادية تتواجد في منطقة تاندولتي شمال غرب أدري وهم جزء من متحرك كبير تمت مهاجمته من قبل العدل والمساواة الأيام الماضية شمال الفاشر وهم عازمون على مهاجمة تشاد في أي وقت ولو كانت روحهم المعنوية هابطة.

٤. علق التقرير أن خبر الهجوم هذا تحدث عنه خليل لراديو فرنسا الدولي يوم السبت المنصرم وأذيع مرة واحدة فقط. كما أشار الى ان الهجوم الذي وقع على اليوناميد تسببت فيه مليشيات الجنجويد.

٥. هذه المعلومات تم تداولها مساء يوم أمس ١٤ يوليو ٢٠٠٨.

التعليق:

٦. يقول التقرير أن مصدر المعلومات يأتيهم من داخل الحركات. لذلك أرى أنه يتعين التعامل معها بالسرعة المطلوبة للتحقق من مدى صحتها ورفع جاهزية القوات حتى لا تتكرر هجمات مايو المنصرم لأنه إن صحت فإن الهجوم السابق هو الذي شجعهم لهذا.

٧. كذلك سبق أن أشرنا في تقارير سابقة من ذات المصدر الى مناوي سيستغل إعلان المحكمة الجنائية ليتنصل عن إتفاقية أبوجا بتاريخ ١٥ يوليو وما يليه.

ربما يكون الهجوم منسق بين مختلف الحركات خاصة وأن هناك حديث عن لقاء جمع مناوي وخليل في الفترة السابقة.

٨. للتكرم بالاحاطة ونتابع ونفيدكم.

المقدم محمد حسان بابكر
المندوب أديس أبابا
١٥ يوليو ٢٠٠٨م

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

ولكن من أين استقى المقدم معلوماته تلك، يقول أنه تحصل عليها من هذه الوثائق باللغة الإنجليزية ومصدرها عميلهِ المسمى (الروماني) وهي عبارة عن معلومات من القوات الدولية المتواجدة في المنطقة، والتي يبدو أنها قادرة على رصد أنفاس المتحاربين. والجدير بالذكر أن المقدم بابكر أرفقها بمذكرته أعلاه لتعضيد معلوماته، والتي بحسب ما أشار فيها، إنها كانت قبل يوم واحدٍ وتحتوي على الكثير من المصطلحات العصية على الفهم.

الوثيقة الثانية

This type of information reporting and collection is pertinent to the safety on the border area of Chad/West Darfur and furthermore into the greater Sudan, and is regularly shared between Chad and the Darfurs (FSCO's Information Operations Officers briefing to Senior Mgmt) by Lotus notes as there is no other means of communications, particularly to the FSCO's on the ground in West Darfur, that are considered secure.

Lotus notes and Thuraya are our only means of comms that could be considered slightly secure. Although the provision of secure comms has indeed been requested we are currently communicating information utilising only available resources. For the majority most of us are ex "information" officers and are aware of our boundaries regarding info operations.

West Darfur FSCO's (UNAMID and UNDSS) usually have an in depth overall picture of JEM and its operations as they were once predominantly in the West Darfur AO prior to their diversification to other Sudanese regions. We regularly speak with persons inside of these groups and feel it pertinent to share that information with our fellow security colleagues on the ground in Sudan and Chad.

If we are unable to share information via Lotus notes then I am afraid that the input from West Darfur will be omitted and we will situationally unaware of possible pending insecurities to our staff, furthermore we will be unable to provide input or analysis on the overall security picture for the Darfurs.

We understand that info requests and dissemination should be kept to a minimum distribution list, but would like to express our intent to continue our sharing relationship with those that currently share info between Chad and Darfur.
Best Regards,

UN Security

صورة طبق الأصل

ونلخّص محتواها بتصرُّف في ترجمة غير الرسميَّة على النحو التالي:

إن جمع مثل هذه المعلومات وإعداد تقارير بشأنها، أمر يرتبط بسلامة المنطقة الحدودية تشاد/غرب دارفور والسودان بشكل عام. وعادة ما يتم المشاركة فيها بين تشاد ومناطق دارفور (مكاتب المعلومات التابعة لـ FSCO التي تمد المعلومات الى Senior Mgmt) من خلال نظام (لوتس) في غياب وسائل الاتصال الاخرى، وبخاصة لـ FSCO's على الأرض في غرب دارفور والتي تعتبر أكثر تأمينا.

إن نظام (لوتس) و(الثريا) هما فقط وسائل الاتصال التي يمكن اعتبارها مأمونة إلى حد ما. وعلى الرغم من أنه قد طلب توفير وسائل إتصال آمنة فاننا نتبادل المعلومات حاليا من خلال استغلال الوسائل المتاحة فقط. معظمنا ضباط بمعلومات سابقة ونعرف حدودنا فيما يتعلق بالمعلومات.

في غرب دارفور الـ FSCO's (يناميد UNAMID ـ ويندس UNDSS) تتوفر لديهم عادة صورة عميقة بشأن ال JEM – قوات العدل والمساواة – وعملياتها حيث سبق وأن تواجدوا في الغالب في غرب دارفور قبل تحولهم لأقاليم السودان الأخرى.

نحن نتحدث بشكل منتظم مع بعض الناس ضمن هذه المجموعات، ونشعر بضرورة تبادل المعلومات مع زملائنا رجال الأمن على الأرض في السودان وتشاد. وإذا لم نتمكن من تبادل المعلومات عبر نظام لوتس، فإنني أخشى أن تحذف المعلومات الواردة من غرب دارفور، وأن نصل إلى وضع يفتقد فيه رجالنا إلى الأمن، وأكثر من ذلك فإننا سنكون غير قادرين على جمع المعلومات وتحليها بشأن الصورة الكلية لمناطق دارفور.

نحن نفهم إنه يجب وضع طلب المعلومات ونشرها في أضيق الحدود (minimum distribution list) ولكننا نود التعبير عن رغبتنا في الاستمرار في علاقة التبادل مع الجهات التي نتبادل معها المعلومات حالياً بين تشاد ودارفور.

مع أطيب تحياتي
أمن الأمم المتحدة

الوثيقة الثالثة

07/14/2008 06:11 PM
Subject: FLASH REPORT/CONFIDENTIAL/NO FURTHER DISSEMINATION
UN CONFIDENTIAL/NO FURTHER DISSEMINATION

1. Be advised that according to a very reliable source JEM is about to attack Khartoum in the next few days of this week/ A force of 500 vehicles would have reached areas in Noth Kordofan/ They would be located West and North West of Khartoum/. Some Jem elements would have been infi trated within the Capital of Sudan/ Up to now Sudanese regular forces would have been very passive in the face of the situation because of the decline of the authority of Omar El Bechir/ The objective of the attack is to oust the current government/The rainy season is not an obstacle for JEM/ On the contrary air operations from Sudan are less effective because of the weather and the soil is not appropriate to movements of armored vehicles of Sudanese Army//

2. About the CAOG presence in Tandulti (north West of Adre)/ they are part of a bigger CAOG column attacked by JEM few days ago North of El Fasher/ They are waiting here for further orders even if the moral is very low/Could attack Chad at any time. ANT is very attentive to all rebels movements in this area and ready to intercept any hostile incursion//

3. About attack to UNAMID/ This attack was probably not premeditated but the consequence of a conflict for passage//Probably conducted by Jeanjawid groups//

COMMENTS
INFO or INTOX? To be determined but the information about JEM incursion in North Kordofan is tied to another information delivered to Radio France International (RFI) by Mr Khalil Ibrahim last Saturday and broadcast only one time.
For your consideration....Will keep you posted of any further information.

UN CONFIDENTIAL/NO FURTHER DISSEMINATION

صورة طبق الأصل

وأيضا نقدم لها الترجمة التالية بتصرف:

٢٠٠٨/٧/١٤
٠٦:١١ مساء

الموضوع: تقرير سري وعاجل جدا
غير مسموح بالنشر

١. نحيطكم علماً أن حركة العدل والمساواة وفقاً لمصادر موثوقة بصدد مهاجمة الخرطوم خلال الأيام القليلة القادمة من هذا الأسبوع. وهناك قوة تضم ٥٠٠ سيارة ربما تكون قد وصلت إلى مناطق شمال غرب كردفان حيث ستتمركز غرب وشمال غرب الخرطوم.
بعض عناصر العدل والمساواة ربما تكون قد تسللت إلى العاصمة السودانية. حتى الان يبدو موقف القوات النظامية السودانية سلبيا جدا في مواجهة هذا الوضع بسبب تراجع سلطات عمر لبشير. هدف الهجوم هو إزاحة الحكومة الحالية. موسم الأمطار لا يشكل عائقا أمام قوات العدل والمساواة. بل على العكس فإن العمليات الجوية من جانب السودان أقل تأثيرا، بسبب أن الأحوال المناخية وطبيعة الأرض، غير مناسبة لتحرك القوات المسلحة السودانية.

٢. بخصوص وضع CAOG (قوات المعارضة التشادية) في تندلتي (شمال غرب أدري) فهي جزء من مجموعة أكبر كانت قد تعرضت للهجوم من قبل قوات العدل والمساواة قبل أيام قليلة شمال الفاشر. إنهم ينتظرون هنا تلقي المزيد من الأوامر، حتى في ظل الاخلاقيات المحدودة. يمكن لهذه القوات مهاجمة تشاد في أي وقت. إن الـ ANT (القوات الحكومية التشادية) يقظة جدا لكافة تحركات المتمردين في هذه المنطقة، وجاهزة لإحتواء أية أعمال عدائية.

٣. الهجوم على قوات اليوناميد ربما لم يكن متعمداً، ولكنه نتيجة نزاع حول الممرات، وربما قامت به مجموعات الجنجويد.

تعليقات:
(INFO or INTOX?) المعلومات الخاصة بغارة حركة العدل والمساواة في شمال كردفان ترتبط بمعلومات أخرى مستقاة من راديو (فرنسا الدولي) من خلال تصريحات لخليل إبراهيم، تمّ بثها يوم السبت الماضي ولمرة واحدة فقط. وهذا للعلم وسنزودكم بالتطورات في حينها.

تلك قصة تُستحق أن تُروى بتفاصيلها.. نعم، كانت حركة العدل والمساواة قد عزمت على إعادة الكَرّة مرة أخرى. في ظلّ نظام يتشدّق بالقوّة علناً، وفي السرّ كان أضعف من جناح بعوضة.. كان رئيس جهاز الأمن الفريق أوّل صلاح قوش أكثر شفافية مما حدث من قبل، فتمّ تعميم محتوى المذكرة أعلاه على المعنيين في جهاز

الدولة. المفارقة أنه من جملة عدة تدابير تمّ اتخاذها، كان هناك مقترح بتبليغ الإدارة الأمريكية بالموضوع، والطلب منها إثناء حركة العدل والمساواة عن القيام بذلك، بعُدة ذرائع، أهمها تضرُّر المصالح الأمريكيّة في المنطقة! تولى الفريق أوّل صلاح قوش إبلاغ الإدارة الأمريكيَّة ممثلة في جهاز مخابراتها القوي (سي آي إيه) برسالة محدَّدة فحواها أن: حركة العدل والمساواة تتكوَّن من إثنيَّة معيَّنة وهي قبيلة الزغاوة، وثمَّة وشائج وأواصر مع الإثنيّة الحاكمة في إنجمينا، ويُعدُّون بمثابة امتداد لها أو العكس. وتؤكد الرسالة التي حملها قوش، إن وصول هذه الإثنيَّة إلى الحُكم في الخرطوم سيهدِّد المصالح "الأمريكيّة، لأن أجندتها الباطنيَّة تتحدَّث عن إعادة أحلام دولة الزغاوة الكُبرى. وبالتالي طلبت الرسالة من حُلفاء الباطن، أي المخابرات الأمريكية، إثناء الحركة عن الهجوم المحتمل!

نظراً إلى أنه لم تكن ثمّة علاقات مباشرة بين حركة العدل والمساواة والإدارة الأمريكيّة. بالفعل كان للغة المصالح القدح المُعلّى. إذ طلبت الإدارة الأمريكيَّة من فرنسا، وهي حليفها في لعبة المصالح الدوليَّة، أن تستخدم نفوذها عبر الحكومة التشاديّة، حليفها الآخر، للضغط على حركة العدل والمساواة لوقف الهجوم الثاني على مدينة أمدرمان. من جهة ثانية، لم تكن حركة العدل والمساواة ممَّن يبيع بضاعته دون مقابل. إذ وصلتها الرسالة بالتسلسُل المذكور أعلاه من الحكومة التشاديَّة، فاستجابت توخياً لعلاقة مع الإدارة الأمريكيَّة، لم تكن تنتظرها لا في الحلم ولا الضّحيان.. ومن جانبها، استقرّت قناعة أصحاب القرار المتابعين للملف السُّوداني، ضرورة دعوة حركة العدل والمساواة، بعدما أثبتت الوقائع إنها بمثابة "الحصان الأسود" في سباق الأحداث المتداعية في دارفور.

بناءً على ذلك، تمَّ دعوة وفد من حركة العدل والمساواة، ولبَّاها وفدٌ تكوَّن من: دكتور جبريل إبراهيم نائب رئيس الحركة، وعضوية البروفيسور عبدالله عثمان، والأستاذ أحمد حسين آدم وآخرين، وكان ذلك في يناير من العام ٢٠٠٩، وأقاموا بفندق "أجنحة واشنطون" Washington Suites بولاية فرجينيا، والتقى الوفد عدة مسئولين في الإدارات الأمريكية المختلفة.. البيت الأبيض، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع (البنتاغون) وآخرين. وقد تركزت المحادثات أساساً حول مقترح طرحه على وفد الحركة السيد ريتشارد وليامسون، المبعوث الرئاسي للسُّودان. والذي قال للوفد إن الإدارة الامريكية تود استنكاه نوايا نظام الخرطوم Test of Will حول أربعة قضايا، وتحديداً هي كالتالي:

- **أولاً:** أثر عملية "الذراع الطويلة" على النظام،
- **ثانياً:** المحكمة الجنائية،
- **ثالثاً:** أبيي وقضية الحرب والسلام،
- **رابعاً:** الديمقراطيون والذين كانوا قد وصلوا للحُكم أثناء الزيارة، وغادره الجمهوريون تحت إدارة الرئيس جورج دبيلو بوش.

وفي ضوء هذه الأجندة، طلب من الوفد تقديم رؤيته حيال القضايا الأساسيَّة. لكأنه أراد قطف ثمارها من واشنطن، بعدما عزَّ الوصول إليها من الخرطوم.

الوفد الذي أكَّد أن السلام هدف إستراتيجي للحركة، قدَّم رؤيته فيما أسماه "خطة عمل" Plan Of Action لتعزيز إجراءات بناء الثقة وحُسن النوايا، وكانت كالتالي:

أولاً: عدم التحرُّش باللاجئين،

ثانياً: إيقاف القصف العشوائي، وخاصة في الأماكن المأهولة بالسكان المدنيين،

ثالثاً: إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين،

رابعاً: إطلاق سراح كافة أسرى الحركة المعتقلين في السجون،

خامساً: تسهيل مهمّة المنظمات الإنسانيَّة العاملة في مجال الإغاثة للوصول للمعنيين.

وقال وفد الحركة إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى وضع لبنة في بناء إعلان نوايا Declaration of Intent وهو سيقود تلقائياً إلى اتفاق إطاري يمكن أن يُذيِّلُ بوقف العدائيات Cease of Hostalites.. وقد وجد المقترح صدىً طيباً لدى الإدارة الأمريكيّة، ممثلة في الأطراف التي التقاها الوفد، وتمَّ التباحُث معهم فيما ورد ذكره. وبناءً عليه، سرت قناعة في أن مقترح حركة العدل والمساواة يمثل إطاراً جيداً لبدء محادثات مع نظام الخرطوم.

من جهة ثانية، تمَّ تشجيع الوفد للمُضي قُدُماً في الاشتراك مع النظام في محادثات الدوحة. بالنظر لما ذكرناه سابقاً في علاقة لم تكن مرجوة، لم يكن ثمَّة اعتراض من الوفد، والذي وضع شرطاً واحداً، وهو ضرورة أن يتم التفاوُض مع حكومة الوحدة الوطنيَّة، أي التي تشارك المؤتمر الوطني السلطة وفق اتفاقية السلام، مما يعني صراحة مشاركة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وهو ما حدث لاحقاً بعد أن غادر الوفد العاصمة الأمريكيّة واشنطن، واتّجه بعد أيام قلائل للجلوس مع نظام الخرطوم في محادثات برعاية الحكومة القطريَّة، وفي عاصمتها الدوحة. هذا ما توضّحه الوثيقة التالية التي أرسلها المقدَّم حسَّان للفريق صلاح قوش، مع ملاحظة أن وكلاء جهاز الأمن والمخابرات في الخارج يقومون بإرسال رسائلهم إلى المقدَّم حسَّان بابكر في أديس أبابا، ويقوم بدوره بإرسالها لرئيسه في الخرطوم، أي أنهم لحكمةٍ يعلمونها لا يرسلونها مباشرة!

الوثيقة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

الإيجاز اليومي رقم (١) ١١ فبراير ٢٠٠٩م

* وصول د. خليل إبراهيم اليوم سعت ٨٠٠ من أنجمينا .
* إستمرار المشاورات الجانبية بين الوسطاء والوفدين .
* إنعقاد لقاء بين وفدي الحكومة برئاسة د.نافع وحركة العدل برئاسة د.خليل بالإضافة للوسطاء : الشيخ حمد بن جاسم ، جبريل باسولي ، الوزير أحمد بن عبد الله آل محمود من سعت ١٨٢٠ الى سعت ١٩٣٠ .
* استمع اللقاء لكلمة ترحيب وتأكيد على المعاني العامة من الشيخ حمد بن جاسم والذي اتاح الفرصة لدكتور خليل الذي القى مناحة طويلة ركز فيها عاى ما ذكره د.جبريل في الجلسة الاولى مشيرا الى ان النزاع ليس دينيا او عرقيا وانما صراع اقتصادي وان وجود الحركة في الدوحة دليل على ايمانها بالسلام وانها تثق في دولة قطر والوسيط المشترك واعترف ان الحرب مريرة وانهم لو وجدوا ما يطلبونه دون حرب فدلك الافضل لكنهم لن يضعوا دون السلاح دون سلام حقيقي وليس سلام رخيص وطالب باستصحاب قضية تشاد والمعارضة التشادية . واشار الى ان المدن الرئيسية في دارفور تؤمنها المعارضة التشادية وانهم لا يحاربوا من اجل الكراسي وانه لا يوجد متر ظلط في دارفور.
* ثم اعطيت الفرصة للدكتور نافع والذي اكد على ما ذكره سابقا مشيرا الى ان الحرب بالفعل ليست دينية او عرقية وأن الانقاذ هي الحكومة الوحيدة في تاريخ السودان التي خطت خطوات جادة نحو تنزيل السلطة والثروة وقسمتها وتطبيق الحكم الفيدرالي ودفع عجلة التنمية.
* اختم الجلسة الشيخ حمد بن جاسم بالتأكيد على ضرورة الصبر والجدية وانهم سيكونون محايدين وعلى بعد واحد من كل طرف وان قطر ستسهم في التنمية ما بعد السلام وستفتح لذلك مكتبا بالخرطوم . واكد ان الثلاثة اشهر التي ذكرها دكتور خليل كفترة للوصول لسلام والتي أمن عليها د.نافع هي مدة طويلة وهو اول اعتراض من الوسيط .

ثم دعا لجلسة مصغرة للدخول في العمل الحقيقي بعد انتهاء مرحلة الخطب الطويلة .

انعقدت الجلسة المصغرة مباشرة بمكان آخر بالفندق (غرفة مغلقة) بحضور كل من الشيخ حمد ، الوزير آل محمود ، باسولي .

د. نافع، د.امين. فريق عصمت

د. خليل، د.جبريل، احمد حسين

ناقشت الجلسة مسودة الورقة الاطارية المقدمة من الوسيط المشترك .

رفضت حركة العدل الورقة واشارت الى انه لديها ورقة جاهزة ستسلمها غدا سعت ١٠٠٠ للوسطاء

الحكومة ستبدئ ملاحظاتها على ورقة الوسيط وتنتظر استلام ورقة الحركة لابداء الرأي حولها .
* تم الاتفاق على جلسة مشتركة غدا سعت ١٣٠٠ .
(انتهى)

صورة طبق الأصل

تعليق المؤلف:

لن يجد الجنرال الألماني الشهير "كارل فون كلاوزوفينتر" قوماً طبّقوا مقولته الذائعة الصيت «**الحرب استمرار للسياسية بوسائل أخرى**» مثل الفُرقاء السودانيين. مع فارق أن وسائلهم تأتي دائماً وسط غبار كثيف يُثيره هذا الطرف أو ذاك. من شاهَدَ كيف عامل نظام الخرطوم أسرى حركة العدل والمساواة بعد "غزوة" أمدرمان، بل كيف عومل الكثيرين ممّن لا يمُتون لها بصِلة، وفيهم أطفال، وكيف كانت تُشيِّعهم لعنات وشتائم بذيئة يعف المرء عن ذكرها، وكيف كانت السياط تُلهب ظُهُورهم الغضّة بلا رحمة، وهم يئنّون ويبكون ويستجدون جلاّديهم بصورة قطّعت نياط القلوب.. وفوق كل ذلك، تستخدم السلطة أبواقها الإعلاميّة لبثّ الحقد والكراهيّة بين مواطنيها، ثمّ تصدر أحكاما بالإعدام لدرجة يكاد يجزم المرء أن المشانق سوف تنصب في قارعة الطرق.. ثمّ ينام الناس ويصحون لبرهة من الزمن، فإذا بكلام الليل يمحوه النهار.. النظام يطلق سراح بعض الذين بُشّروا بالموت تعذيراً، وآخرين ممّن كان نصيبهم السجن نذيراً.. ثم يمتطي الجلاد والضحيّة ظهور الطائرات إلى الدوحة، ليجلسوا جنباً إلى جنب.

يقول جبريل باسولي قولاً حكيماً في أن الحرب ليست عرقيّة ولا دينيّة ولا يفسر هويّتها، ويُؤمّن خليل إبراهيم على حديثه، ويؤكد أن الحرب ليست عرقيّة ولا دينيّة، ويُصرُّ على الدوافع الاقتصاديّة. فيلتقط نافع علي نافع العبارة، ويقول إنها بالفعل ليست عرقيّة ولا دينيّة، ولا يُكمِلُ الاية التي أدمت قلوب السودانيين.. إنها التراجيكوميديا السودانية التي لا يملك الشعب حيالها سوى الضحك والبكاء في آن معاً!

بالطبع لا تعليق على هذه الوثيقة، ننشرُها فقط إمعاناً في إذلال العُصبة التي كانت تظن أن أسرارها بمأمن عن العيون، وأن الجو خلا لها لتبيض وتُصفر في الأرض اليباب. ومن المحتمل أيضاً ألا يكون للقارئ تعليق، ولكن لابدّ وأن مسألة انتهاء حرب هوى لجحيمها القاصي والداني، وصدرت حولها قرارات دوليّة، القرار تلو القرار في غضون ثلاثة أشهر، بتلك السهولة، لأمر يُعدُّ استخفافاً بضحاياها. وبالرغم من أن الناس باتوا لا يُعيرون الأكاذيب التي يضخها أهل النظام انتباهاً، بما في ذلك حديث نافع علي نافع أعلاه.. لعله ظنّ أن القاعات المغلقة فرصة ليتجمّل فيها للوُسطاء بوداعة الطفل البرئ. ذلك يعني أن النظام الذي يمثله، بل هو شخصياً لم يقتُل نفوساً بريئة في بيوت الأشباح، ولا سَجَنَ سياسيين من قبل لمجرَّد أنهم يخالفونه الرأي. ولا عذّب ولا نكّل ولا سَحَل ولا قطع أرزاق البعض.. يقول بلا حياء «**أياديهم بيضاء لم تخالط الفساد ولا أكلت أموال الدولة بالباطل**». بمعنى أنهم لم يُضيِّعوا على البلاد والعباد سنوات عزيزة، هوت فيها عليهم حتى تلطّخت أياديهم بالدماء، ولما دُمغوا بالإرهاب كان ذلك محض افتراء!

المَشْهَدُ الثاني
أبيي.. كَشمِيرُ السُّودان

في الفترة ذاتها، كان تجري في محور آخر مسرحيَّة تفاوُضٍ أخرى لا تقل ألما وبؤسا. هذه جاءت في سياق إكمال اتفاقيّة نيفاشا، أو اتفاقيّة السلام الشامل كما تُسمّى افتراءً. لأن البعض في عجلة من أمره كان لابُدّ وأن تترك هذه الاتفاقيّة من وراءها قنابل موقوته. بدأت تظهر للمراقبين الذين توقعوها وشاهدوها تتفجّر الواحدة تلو الأخرى، حتى ذهبت ببريق الاتفاقيّة وأودت بها إلى دركٍ سحيق. منها قضيَّة أبيي، أو كما سمّاها كثير من المراقبين "كشمير السُّودان" وذلك في إشارة للتماثُل بينها وبين قضية إقليم كشمير، الذي ظلّ يشهد سجالا بين الهند وباكستان منذ انفصال الثانية عن الأولي منتصف أربعينات القرن الماضي، حيث اقتضت الظروف عمداً من المُستعمِر، أو سهواً من المُستعمَر في الإبقاء على قضية إقليم كشمير بتلك الوضعية التي جعلته خنجراً في صدر العلاقات بين البلدين.

كلنا يعلم، بل ذلك ما بحّت به أصوات الحادبين في تعليقهم على اتفاقيّة السلام الشامل، المفارقة أن التسمية نفسها كانت محض افتراء، لأن الواقع كان عكس ذلك.. سواء عند توقيعها، أو بعده، حيث ازداد الوضع سوءً بعد أن توسّعت دوائر الحرب وشملت مناطق جديدة.. عليه، فقد كانت الاتفاقيّة بين طرفين، أحدهما ادَّعي تمثيل الشمال زوراً، والثاني ادّعى تمثيل الجنوب بهتاناً.. علاوة على أن الاتفاقية عادت بقضيَّة السودان القهقرى لتختصرها في قضية الجنوب.. إضافة لسحقها ومسحها قضيَّة السودان المركزيّة، وهي الديمقراطيَّة.. حيث اختصرتها النصوص وتجاهلتها النفوس. كانت الفترة الانتقاليّة عبارة عن ميدان لتباري الطرفين في تعقيد القضايا وتفريعها، بل وازدراءها. كمثالٍ لكل هذا، تأتي قضية أبيي لرأس القائمة، والتي أصبحت شوكة في حلق الطرفين، كثيراً ما أنذرت بعودة الحرب بين البلدين حتى بعد انقسامهما. حدث ذلك مراراً، وآخره في مايو من العام الماضي ٢٠١٠ حيث اقتحمتها قوات النظام عنوةً، فنزح عنها أكثر من سبعين ألف شخص. ولا تزال المشكلة قائمة بلا حل يتراءى في الأفق!

لن نُبحر في قضيّة أبيي بمتشابكاتها المعروفة، فتلك قصة لن تنتهي بعد أن زادها الانفصال تعقيداً. ما يهُمُّنا هنا في هذا الحيِّز، الكشف عن الوثيقة التالية بعد أن رضي الطرفان، وقرّرا الذهاب معاً إلى محكمة لاهاي، والتي فصلت في الأمر وأصدرت حُكمها الذي لم يغادر أروقة المحكمة، ولنقرأ معاً هذه الوثيقة التي كانت ضمن ترتيبات النظام وهو يتلمَّس خُطاه في دهاليز المحكمة. والوثيقة هذه هي عبارة عن تقرير للسيد الدرديري محمد أحمد، مندوب النظام ومفاوضه الأساسي، وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير عن مهمة إيداع اتفاقية تحكيم أبيي واختيار المحكمين والمستشارين ١٠-٢٤ يوليو ٢٠٠٨

مقدمة:-

١. في يوم ٢٠٠٨/٧/١١م تم إيداع اتفاقية التحكيم لدي سكرتارية محكمة التحكيم الدولية بلاهاي وذلك بواسطة الموقع ادناه عن حكومة السودان ود. لوكا بيونق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٢. كذلك أودع الطرفان لدي محكمة التحكيم ما يفيد بتكليف ممثلين عنهما، وجاء ذلك النحو التالي:

حكومة السودان:

- السفير/الدرديري محمد احمد ممثلا

الحركة الشعبية لتحرير السودان:

- مكتب قاري بورن الامريكي ممثلا
- د. رياك مشار نائبا للممثل
- د. لوكا بيونق نائبا للممثل

٣. بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١٦م قامت السكرتارية بتسليم ممثلي الطرفين قائمة بأسماء ومؤهلات الأعضاء الحاليين والسابقين لمحكمة التحكيم الدولية وأعضاء هيئات التحكيم التى كانت المحكمة مسجلاً لها (حوالي ٥٠٠ عضو ومحكم). وحددت السكرتارية في خطاب الإحالة أن يوم ٢٠٠٨/٨/١٥م هو اليوم الأخير الذي ينبغي تلقي أسماء المحكمين من الطرفين فيه أو قبله.

٤. بعدها افترق الوكيلان وغادر د. لوكا إلى الولايات المتحدة بينما غادرت أنا إلى بريطانيا ثم سويسرا فالنمسا وذلك بغرض إجراء اتصالات ومشاورات لإعداد قائمة أولية بالمحكمين والمستشارين.

٥. شملت اللقاءات التى أجريتها فى البلدان المذكورة الآتية أسماءهم:

(١) البروفسير جميس كروفورد (مكتب ماتريكس البريطاني)
(٢) البروفسير ايان براونلي (مكتب بلاك استون البريطاني)
(٣) القاضي عون الخصاونة (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)
(٤) البروفسير جيرهارد هافنر (جامعة فينا)
(٥) المستشار بن ايميرسون (مكتب متريكس البريطاني)

(٦) المستشار ميشيل عبد المسيح (مكتب ليقال فلايرز البريطاني)
(٧) د.نويل برهوني (مكتب ميناس البريطاني للحدود)
(٨) وقد بينا في اللقاء ببروفيسور كروفورد وبروفيسور براونلي على مجهودات لجنة الاخوين معاذ سامي. كما يضاف الى هذه اللقاءات لقائي ود. عبد الرحمن ابراهيم سابقا بالدكتور نبيل العربي والدكتور مفيد شهاب.

اختيار المحكمين:

١. هناك إجماع على أهمية اختيار محكمين موثقين بدرجة تصل إلى ١٠٠%، وذلك لسبب حساسية الموضوع وعدم مواتاة الأجواء السياسية .

٢. ليس بالامكان توفر الثقة الكاملة إلا في محكمين عرب أو مسلمين، غير أن العيب الأساسي لاختيار المحكمين الأثنين من العرب أو المسلمين هو سهولة عزلهما بواسطة المحكمين الثلاثة الآخرين الذين سيكونون غالباً من الغربيين، وحيث أن ضمان صوتين لا يكفي فإنه لا بد من مراعاة هذا الاعتبار.

٣. لا بد من أن يكون كلا المحكمين أو أحدهما على الأقل من القادرين على التأثير الواسع والقوي على هيئة التحكيم بقوة الحجة وغزارة العلم واتساع التجربة، وذلك لضمان الصوت الثالث.

٤. يعتبر وجود محكم عربي داخل الهيئة ضرورياً لأنه يبعث الطمأنينة لدي الرأي العام وربما يكون قناة للاطلاع على ما يجري داخل الهيئة.

٥. العرب المتاحون لنا هم الآتية أسماءهم:-

(أ) القاضي الدكتور عون الخصاونة – أردني – نائب رئيس محكمة العدل الدولية.

(ب) الدكتور نبيل العربي – مصري – قاضي سابق بمحكمة العدل الدولية وخبير في نزاعات الحدود الدولية.

(ج) الدكتور محمد صادق القشيري – مصري – خبير في نزاعات الحدود الدولية.

(د) هذا إضافة إلى ممثلي السعودية وهم د. عمر باخشب (جامعة الملك عبد العزيز)، الشيخ سليمان الرشيد (رئيس ديوان المظالم)، الشيخ صالح عثمان (رئيس الدائرة الجنائية والتجارية في محكمة النقض السعودية)، والأمير بندر. وكذلك ممثلي لبنان وممثلي العراق الذين عينهم النظام السابق وهم جميعا ليسوا من المرموقين في ساحات التحكيم الدولي. وقد استبعدنا د.محمد بيجاوي – رئيس محكمة العدل الدولية السابق (الجزائر) بسبب عدم أدراجه ضمن قائمة محكمة التحكيم وقد علمنا ايضا انه لا يجيد الانجليزية.

٦. اقوي خيار من الدول الإسلامية هو د. كمال حسين (بنغلاديش) والذي كان محكماً في أكثر من نزاع دولي (نزاع سورينام وغيانا ونزاع ماليزيا وسنغافورة)، لكنه لم تتوفر لنا معلومات كافية عنه ممن استفسرناهم حوله وذلك بسبب إقامته الدائمة في دكا ببنغلاديش. وهناك أعضاء إيرانيين في المحكمة لكننا لم نسمع عنهم ذكراً في المحافل الدولية للتحكيم باستثناء مشاركة من بعضهم في لجنة التحكيم بين إيران وأمريكا في أصول استثمارات البلدين بعد انهيار نظام الشاه.

٧. انحصرت مفاضلتنا من بين العرب على الثلاثة المذكورين في صدر الفقرة (٥) أعلاه (الخصاونة، العربي، والقشيري). وقد استبعدنا العربي والقشيري لأسباب نذكرها شفاهة. وكانت جلستنا مع الخصاونة مطمئنة، ومن ثم فإننا نفضله على غيره لأسباب نذكرها شفاهة والدكتور عون الخصاونة قانوني مقتدر تخرج من جامعات الأردن ولندن والسوربون كان مستشاراً للملك الأردني السابق في شئون القانون الدولي وتولى منصبه قاضياً في محكمة العدل الدولية لدورتين، وهو ألان نائب رئيس محكمة العدل الدولية ويحظي باحترام واسع في أوساط القانون والقضاء الدوليين.

٨. بالنسبة للمحكم الثاني، الذي نفضل للأسباب المذكورة سابقاً أن يكون من الدول الغربية فإن خيارتنا انحصرت في الاثنين أدناه:

(أ) البروفسير جميس كروفورد (استرالي)

(ب) البروفسير جيرهادر هافنر (نمساوي)

غير أن البروفسير كروفورد قد اعتذر عن قبول التكليف كمحكم بسبب أنه قدم في السابق رأياً قانونياً للحكومة السودانية حول ضرب مصنع الشفاء، فقال ان ذلك يمكن أن يكون سبباً للطعن في استقلاليته وفضل أن يعمل كمستشار وقد زكى البروفسير جيرهارد هافنر بقوة وقال انه رجل ذكي ومستقل. كما زكاه البروفسير ايان براونلي الذي قال عنه بالحرف الواحد ***He is in the pocket (of no body)*** والمعروف عن البروفسير جيرهارد هافنر أنه كان نائباً لرئيس لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة لفترة طويلة وكان له دور كبير أثناء توليه ذلك المنصب. وقد عرف بمواقفه غير المجاملة للولايات المتحدة ولإسرائيل من بين ذلك دعمه للاقتراح المصري السوري بتوسيع تحريم استيطان السكان في الدول المحتلة. وقد قاومت إسرائيل ذلك بشدة لأسباب معروفة ولديه مواقف في عدم قانونية حصار كوبا.

كما عُرف بقيادته لوفد النمسا أثناء التفاوض حول ميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية وكان قد قاد إجماعا أوربيا برفض تبعية المحكمة لمجلس الأمن الدولي ورفض استثناء جنود الولايات المتحدة من حصانة المحكمة الأمر الذي أدي إلى انسحاب الولايات المتحدة من المحكمة الجنائية الدولية وقد دارت مساجلات قانونية وفقهية كثيفة بينه وبين رئيس الوفد الأمريكي محفوظة في مضابط

القانون الجنائي الدولي.
وقد عرف هافنر بحياده ونزاهته وليس أول على ذلك من اختياره بواسطة بريطانيا وايرلندا رئيساً لهيئة التحكيم فى حدودهما البحرية قبل أعوام قليلة. وقد كان لقائي معه فى فيينا باعثا للطمأنينة.

٩. عليه فإننا نوصي باختيار القاضي الدكتور عون الخصاونة (الأردن) والبروفسير جيرهارد هافنر (النمسا) كمحكمين مختارين من قبل حكومة السودان.

اختيار المحامين:

استقر رأيا على الاتية اسماؤهم:

١. البروفسير جميس كروفورد كمستشار، البروفسير كروفورد قانوني ضليع يشار له بالبنان فى كافة نزاعات الحدود. وقد أفادنا بعد اتفاقنا النهائي معه بأن مكتب المحاماة الذي كلفته الحركة الشعبية قد اتصل به لقبول العمل معهم كمحكم وقد أفادهم برفضه بسبب ارتباطه مسبقاً مع حكومة السودان.
وقد ابدي البروفسير كروفورد حماساً شديداً لموقف الحكومة السودانية وجزم أكثر من مرة بأن الخبراء قد تجاوزوا تفويضهم بما لايدع مجالاً لأدني شك.
مثل البروفسير كروفورد بريطانيا وفرنسا ونيجيريا وغيرها فى الكثير من النزاعات الحدودية أمام محكمة العدل الدولية وأمام هيئات التحكيم الدولية وشهد له الجميع بالكفاءة وقوة المنطق والجرأة الشديدة. وقد عرف بموقف قوي فى قضية الجدار الإسرائيلي حيث كان احد محامي فلسطين فيها. حالياً هو رئيس قسم القانون الدولي بجامعة كمبردج.

٢. الخيار الثاني هو البروفسير ايان براونلي أستاذ القانون الدولي المشهور باكسفورد وصاحب أهم وأشهر مؤلف فى القانون الدولي. كما أنه صاحب أطول سجل فى الظهور أمام محكمة العدل الدولية والعمل كمحكم وهو حالياً رئيس لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة ويعتبر حصولنا على موافقته للعمل مع فريقنا فى حد ذاته كسباً كبيراً. علماً بأن مسغولياته الاخري لن تسمح له بالتفرغ لنا قبل آخر أغسطس الجاري.

٣. الدكتور نبيل العربي الدبلوماسي والقانوني المصري المعروف. نري أنه لابد من اضافة محام أمريكي مقتدر وموصول بالمؤسسة الأمريكية وذلك للعب دور سياسي داخل الولايات المتحدة. وهناك مرشحان لدينا لهذه الغاية. فى حالة اختيار فرنسي كرئيس لهيئة التحكيم لا بد من أن نضيف لفريقنا محام فرنسي.

المساحون والجغرافيون:

١. اتصلنا بشركة مساحة بريطانية لا يزال التباحث معها مستمراً .
٢. هناك شركة مساحة أمريكية سبق أن عملت مع الحكومة السودانية لا نزال

نحاول الاتصال بها .

مجهودات الحركة الشعبية:-

١. اختارت الحركة الشعبية شركة جاري بورن الأمريكية ممثلاً لها، وليس ذلك من التقاليد المتبعة في هذه المسائل حيث عادة ما يتم تكليف احد المسئولين فى الدولة أو الحكومة المعنية بتولي التمثيل، حيث ان ممثل الطرف المعني ليس هو محاميه وأحياناً كثيرة لا يكون الممثل قانونياً وان كان ذلك مما يفضل. بعدها قامت الحركة بتكليف د. رياك مشار كنائب للممثل وذلك بغرض إشراك الحركة الشعبية على اعلي مستوي ممكن وإضافة بعد أخر خلاف بعد أبناء أبيي لتمثيلها. ثم جاء تكليف د. لوكا بيونق نائباً ثانياً للممثل رغم أنه من الناحية العملية هو الذي يتولي حالياً مهام الممثل.

٢. كلفت الحركة الشعبية ذات المكتب لتولي أعمال المستشار القانوني، وقد كلف مكتباً تابعاً له بأن يكون أيضا مستشاراً قانونياً ثانياً ربما للحصول على المزيد من الإتعاب المالية .

٣. لم تكلف الحركة حتى ألان اى قانوني بارز ولا يضم مكتبي المحاماة المذكورين قانونيين من الصف الأول فى مجال القانون الدولي. بل عرف مكتب جاري بورن بتبني مواقف سياسية فى العديد من الدول التى تسود فيها النزاعات. ومن ثم فهو اقرب ما يكون إلى منظمة قانونية غير حكومية تسدي النصح والمساندة القانونية للإطراف الموالية لأمريكا فى مناطق النزاعات. لكنه لا ينبغي لنا الاستهانة بهذا المكتب وربما تكون خطورته فى قدرته على التغلغل فى الأوساط السياسية الأمريكي بشكل خاص.

٤. لم يرشح لنا شئ عن مجهود الحركة الشعبية بشأن اختيار المحكمين سوي ما أشرنا إليه سابقاً مما ذكره لنا البروفسير كروفورد. وقد اعتبرنا ذلك مؤشراً مشجعاً حيث أن وجود عناصر قانونية حقيقية داخل هيئة التحكيم يعد احدي الضمانات التى سعينا لتوفرها حين اشترطنا أن يكون المحكمين من بين المنسوبين لمحكمة التحكيم الدولية.

سوف نوافيكم بتقرير آخر حول تصورنا لتكوين هيئة المستشارين الوطنية من القانونيين وغيرهم.

مع فائق الشكر والتقدير،،،

الدرديري محمد أحمد
ممثل حكومة السودان للتحكيم فى أبيي
٢٠٠٨-٧-٢٨

صورة طبق الأصل

نخلُصُ فيما خلُصَت إليه الاتفاقيَّة التي وقع عليها الطرفان، واتَّضح فيما بعد أنه مجرَّد اتفاقٌ احتفائي. فقد أقرَّت دولة جنوب السودان بعد إعلان الاستقلال في ٢٠١١/٧/٩ إقرار دستور نقتبس منه مادته الأولى المثيرة للجدل في الباب الأوَّل حول

جمهورية جنوب السودان وحدودها في الفقرة الثانية، أن: «**حدود جمهورية جنوب السودان هي الأرض والفضاء لمحافظات الاستوائيَّة الكبرى وبحر الغزال الكبرى وأعالى النيل الكبرى وفق حدودها في الأول من يناير ١٩٥٦ ومنطقة أبيي بحدود مشيخات دينكا نقوك التسع والتي تمَ نقلها من بحر الغزال إلى كردفان عام ١٩٠٥، كما عرفها قرار لجنة التحكيم الدولية لأبيي الصادر في يوليو ٢٠٠٩**».. وعلى الفور علق على ذلك السيد الدرديري محمد أحمد: «**المؤتمر الوطني يعلن بأنه لن يقبل هذا النص، ولن يعترف بهذا التجاوز وسيعيد النظر في الاعتراف بدولة الجنوب المتوقع إعلانها في التاسع من يوليو ٢٠١١ في حال إصرار الجنوب على تضمين هذا النص في الدستور**»[٩٧]!

نعم، النار بالعودين تُزكَّى والحرب أولها كلام.. التقط القفاز الرئيس الذي يحلو له تأجيج نيران الحرب حتى يُشبعَ رغبته في الرقص على أنغام أزيز الرصاص وهدير المدافع.. مضى في ذات الطريق الذي مشى فيه سلفه، إذ كرَّر حديث عدم الاعتراف نفسه، وذلك في لقاء جماهيري بمنطقة الفولة يوم الأربعاء ٢٠١١/٤/٢٧.. حذَّر أولاً من خطورة ممارسات الحركة الشعبية بجنوب كردفان، وقال: «**إذا شعرت الحركة بانها مستعدة للحرب فنحن مستعدون "بندقية وحصان"**»، وزاد: «**ستجدنا قبلها في الميدان**»، وأضاف: «**إذا بدأت الحركة الحرب في جنوب كردفان فستخسر الانتخابات والحرب**»، وأردف قائلاً: «**البولع النار بدقي بيها**».. وأضاف: «**إن ولعت العمم والجلاليب بتروح وبرجع الكاكي، وتاني اتفاقية مافي**»[٩٨]... بالطبع ذلك كله حدث، وله أن يفخر بنبوءة مبكرة، بعد أن أصبح جنوب كردفان ساحة لحرب ضروس، تدور وقائعها في صمت، وقد بدأت في التهام الزرع والضرع، ولن يهدأ لها بال إلا بعد أن تحيل المنطقة برُمَتها لصعيد جرزا!

Date: Tuesday, July 22, 2008, 3:48 AM

Dear Sir,

I met in London with Ben Emmerson and talked in Geneva to Michel Abdelmasih, who both bear the highly recognized law title Queen Counsel (QC). They represnted high profile clients before the ICC and at Hariri inquiry.We identified the following issues for the informed legal opinion of Michel,

1.What are the legal steps that might be taken to block or drop the indictment in the ICC?

2.If the Prosecutor refuses to drop the indictment are there any steps that

---

٩٧ فرانس برس يوم ٢٠١١/٤/٢٧.
٩٨ الانتباهة ٢٠١١/٤/٢٨.

might be taken to challenge his decision?

3.What are the legal steps needed to prepare for a resolution by the security council to freeze the indictment under Article 16 of the Rome Statute?

4.How can we invoke the issue of immunity under our constitution having in mind that the ICC role is complimentary and should first give room for the domestic jurisdiction, which cant be triggered before the Parliament waives the immunity .(The case of Curt Waldhiem is considered).

5. If some countries mebers to the Rome Statute,eg France,Luxembourg and Blegium ,exempted themselves from Article 27 which waives presidential immunities, can the security council impose that article on a non-member state? Where can we challenge this?

6.How can the legal handling be linked up or meshed in the diplomatic efforts at the Arab League, AU and UN?

7. Any thing to be done regarding the Ahmed Harun case?

Mr. Michel emphasizes that no official stand shall be taken untill we finish drawing a road map for the whole case. He also needs a full account of all former efforts on the case . He didnt talk about his fees as of yet but if he is to advice on those questions we should expect a big quote.

Please confirm that we shall continue.

Thank you.

صورة طبق الأصل

وترجمة الرسالة:

عزيزي السيد...

إلتقيت بن أميرسون في لندن وتحادثنا معاً مع ميشيل عبد المسيح في جنيفا، وكلاهما من المشهود لهما في حقل القانون، وسبق لهما الترافع في قضايا هامة أمام المحكمة الجنائية، وقضية الحريري (رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان السابق، والذي اغتيل غدراً بتفجير سيارته، وقد وُجّهت أصابع الاتهام للنظام السوري) وتداولنا حول قضايا قانونية، منها:

١- ما هي الخطوات القانونية التي يحتمل اتخاذها لرفع أو اسقاط اتهام المحكمة الجنائية؟

٢- إذا رفض المدّعي (أوكامبو) اسقاط الاتهام هل ثمة خطوات يمكن اتخاذها لمجابهة قراره؟

٣- ما هي الخطوات القانونية التي ينبغي تحضيرها لقرار مجلس الأمن الذي سيقضي بتجميد الاتهام تحت المادة ١٦ من وثيقة روما.

٤- كيف يمكن توسل العفو في ظل دستورنا الحالي، آخذين في الاعتبار أن دور المحكمة الجنائية مكمل، ويجب اعطاء الفرصة أولاً للقضاء المحلي، والتي لا يمكن ان تقدح في طرح العفو من قبل البرلمان.

٥- إذا حدث أن استثنت بعض الدول الأعضاء (الموقعة على ميثاق روما) مثل فرنسا والسويد والنرويج نفسها من المادة ٢٧ التي تطرح العفو الرئاسي، هل يمكن لمجلس الأمن أن يفرض تلك المادة على غير الأعضاء، وكيف يمكن مجابهة ذلك؟ آخذين في الاعتبار قضية كورت فالدهايم. (الأمين العام الرابع لمنظمة الأمم المتحدة ٧٢-١٩٨١ والرئيس التاسع للنمسا ٨٦-١٩٩٢ وقبيل خوضه الانتخابات الرئاسية، أثير موضوع خدمته كضابط أمن أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبح ما يعرف في العرف الدولي بقضية فالدهايم/ قوقل)

٦- كيف يمكن إقران أو مزج الجهود القانونية في المجهودات الدبلوماسية لجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن؟

٧- هل ثمة ما يمكن أن يُعمل إزاء قضية أحمد هارون؟

أوضح السيد ميشيل أنه ليست هناك أي خطوات رسمية يمكن أن تتخذ حتى نفرغ من رسم خارطة طريق للقضية برمتها. كما أنه لم يتحدث عن أتعابه بعد. ولكن علينا أن نتوقع ما هو أكثر إذا ما تولى هذه الاستشارة.

للعلم والمتابعة

مع الشكر

ملحوظة من المؤلف:
كُتبت على الرسالة الأصلية باللغة الإنجليزية اسم: "sami goda" (سامي جوده)... ولا ندري من هو؟!